

Distr.: General
11 September 2007
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه موجزا، أُعد تحت إشرافي، يشمل الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن أثناء تولي بلجيكا رئاسته في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوهان فريبكي

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

تقييم لأعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة بلجيكا (حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

مقدمة

أثناء رئاسة بلجيكا لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عقد المجلس ٢٨ جلسة، منها مناقشتان مفتوحتان وأخريان مغلقتان و ٣ جلسات إحاطة و اجتماعان مع البلدان المساهمة بقوات. وأجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١٧ مناسبة. واعتمد المجلس سبعة قرارات وتسعة بيانات رئاسية، وأقر ستة بيانات صحفية. وتولى وزير خارجية بلجيكا، كاريل دي غوشت، رئاسة مناقشة مفتوحة عُقدت في ٢٥ حزيران/يونيه بشأن حفظ السلام والأمن الدوليين: الموارد الطبيعية والصراع. كما ترأس جلسة إحاطة عُقدت في ٢٦ حزيران/يونيه وقدمها رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا.

أفريقيا

ليبريا: اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)

في ١٣ حزيران/يونيه، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قام السفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ونائب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، بتقديم إحاطة إلى المجلس عن الأعمال والأنشطة الأخيرة للجنة وعن تقرير فريق الخبراء المعني بليبيريا المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/340). ونوه السفير بعدد من التطورات الإيجابية: فقد أشار إلى إنهاء العمل بالجزاءات المتعلقة بالماس في ٢٧ نيسان/أبريل مع اتخاذ المجلس القرار ١٧٥٣ (٢٠٠٧) المتعلق بالحالة في ليبيريا وغرب أفريقيا، وإلى المناقشات المعقودة بشأن أوجه التعاون الممكنة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية على النحو المتوخى في القرار ١٦٩٩ (٢٠٠٦)، وقيام اللجنة أخيراً باعتماد مبادئها التوجيهية المنقحة، وتبادل الآراء المثمر بشأن حظر السفر والجزاءات المتعلقة بتجميد الأصول الذي تم مع الممثل الدائم لليبيريا لدى الأمم المتحدة.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وعملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٦٠ (٢٠٠٧)، وبموجبه طلب إلى الأمين العام أن ينشئ في غضون شهر واحد فريقا من الخبراء يتألف من ثلاثة أعضاء للقيام ببعثة تقييمية على سبيل المتابعة إلى ليبيريا والدول المجاورة للتحقق من تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وطلب إلى الفريق موافاة مجلس الأمن بحلول ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بتقرير عن الحالة وذلك من خلال اللجنة التابعة له.

سيراليون

في مناقشة عُقدت في ٨ حزيران/يونيه بحضور نائبة الأمين العام، قام القاضي جورج كينغ، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، والمدعي العام ستيفن راب، بتقديم إحاطة إلى المجلس عما حققته المحكمة الخاصة وما تواجهه من تحديات، وعرضا استراتيجيتها للإنجاز. وقد أفادا بأن محاكمة تسعة أفراد تجري حاليا أمام المحكمة الخاصة، منهم تشارلز تايلور الذي بدأت محاكمته في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في لاهاي. وأكد رئيس المحكمة الخاصة والمدعي العام بها أن المحكمة الخاصة لا تزال في حاجة إلى الدعم من الدول الأعضاء كافة من أجل توفير التمويل، والتفاوض بشأن اتفاقات لتنفيذ الأحكام ونقل الشهود وإبرام هذه الاتفاقات، ومن أجل مساعدة المحكمة على معالجة المسائل المتبقية. وأبرز أعضاء المجلس، في البيانات التي أدلوا بها، مساهمة المحكمة الخاصة في إعادة السلام والاستقرار إلى سيراليون وأكدوا مجددا الحاجة إلى التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي. وشارك في المناقشة، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، ممثلو كل من سيراليون وكندا وهولندا ونيجيريا (أعضاء لجنة إدارة المحكمة الخاصة لسيراليون)، إضافة إلى ممثل ألمانيا (متكلما باسم الاتحاد الأوروبي).

وفي أعقاب هذه المناقشة، اعتمد مجلس الأمن في ٢٨ حزيران/يونيه بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/23) أكد فيه من جديد دعمه القوي للمحكمة الخاصة، منوها بمساهماتها في تعزيز الاستقرار في سيراليون وفي وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. ورحب المجلس ببدء محاكمة تشارلز تايلور وبإصدار المحكمة الخاصة أول حكم لها في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في قضية المجلس الثوري للقوات المسلحة. وحث المجلس المجتمع الدولي على مواصلة دعم المحكمة الخاصة وهي تعمل على الوفاء بولايتها، وأقر بالحاجة إلى وضع المزيد من الترتيبات لمعالجة المسائل المتبقية.

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

في ١١ حزيران/يونيه، وفي مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، قام هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا. وذكر أن الحالة الأمنية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها لا تزال على توترها. وتواصل إريتريا القيود التي تفرضها على حرية تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، كما تواصل فرض قيود جديدة. وتستمر إريتريا وإثيوبيا في القيام بأنشطة عسكرية مكثفة في المنطقة الأمنية المؤقتة وما حولها. وأخيرا أكد الأمين العام المساعد أن مجلس الأمن ينبغي له أثناء زيارته للمنطقة أن يشجع البلدين على إعادة تأكيد التزامهما باتفاقي الجزائر، وعلى إعادة المنطقة الأمنية المؤقتة إلى كامل مساحتها الأصلية، وإبداء التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة.

الصومال

في ١٤ حزيران/يونيه، وفي مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، قدم لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس بشأن زيارته الأخيرة إلى الصومال. وشدد وكيل الأمين العام على أن النجاح لن يتحقق في إتاحة فرصة لاستعادة توافق الآراء بين الصوماليين بشأن المسائل السياسية والأمنية والاجتماعية والإنمائية إلا عن طريق عقد مؤتمر وطني للمصالحة، تشارك فيه جميع الأطراف ويتمتع بالاستقلال. كما حث المجتمع الدولي على تهيئة مناخ آمن ومستقر. وفيما اعتبر احتمال نشر بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام أمرا ممكنا وإن توقف على عدة أمور منها إحراز المزيد من التقدم على المسار السياسي، فإن الأولوية القصوى يجب أن تكون لتوفير الدعم المالي واللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على تقديم المعونة للسكان المحتاجين وضمان وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إليهم.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/19) بشأن الحالة في الصومال، أكد فيه من جديد دعمه لمؤتمر المصالحة الوطنية ولانعقاده في وقت مبكر، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء الهجمات الأخيرة التي شنتها في الصومال عناصر متطرفة. وإذ كرر المجلس دعوته إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وغيرها من الدول والشركاء للمساهمة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتقديم الدعم لها، فإنه شدد كذلك على الحاجة الملحة إلى القيام بالتخطيط الاحتياطي الملائم لاحتمال إنشاء بعثة للأمم المتحدة يتم نشرها في الصومال إذا قرر مجلس الأمن أن يأذن بها.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ، تابع أعضاء المجلس تبادل الآراء فيما بينهم بشأن الحالة في الصومال وذلك في مناقشة مغلقة حضرها على محمد جيدي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

السودان

في ٧ حزيران/يونيه، استمع أعضاء مجلس الأمن، في جلسة عامة للإحاطة، إلى عرض من لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عن الأنشطة التي قام بها عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وفي نهاية شهر نيسان/أبريل، صدرت أوامر بتوقيف شخصين هما أحمد محمد هارون، وزير الدولة للشؤون الداخلية سابقاً ويشغل حالياً منصب وزير الشؤون الإنسانية، وعلى محمد على عبد الرحمن، وهو أحد قادة ميليشيات الجنجويد. وأهاب المدعي العام بمجلس الأمن أن يبادر بدعوة حكومة السودان إلى توقيف هذين الشخصين وكفالة تقديمهم للمساءلة أمام المحكمة. وأعقبت جلسة الإحاطة العامة مناقشة مغلقة.

وفي ٨ حزيران/يونيه، وفي مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، قدم يان إلياسون، المبعوث الخاص للأمين العام، إحاطة إلى المجلس عن الجهود التي بذلها هو وبذلها سليم أحمد سليم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، لإعادة تنشيط العملية السياسية المعطلة في دارفور. وشدد إلياسون على الحاجة إلى حوار سياسي يشمل الأطراف كافة وتشارك فيه الأطراف الموقعة وغير الموقعة على اتفاق سلام دارفور على حد سواء. وقدم صيغة مستكملة لخريطة الطريق المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وأعرب عن اطمئنانه لتنفيذ هذه الخطة. ورحب أعضاء المجلس بخريطة الطريق المذكورة وشددوا على الدور الحاسم للعملية السياسية في إنهاء الصراع الذي تدور رحاه في دارفور.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قام السفير مارتشيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، بتقديم تقريره عن فترة التسعين يوماً إلى مجلس الأمن وفقاً لما ينص عليه القرار المذكور. وأفاد السفير المجلس بالمناقشات التي أُجريت في نطاق اللجنة عن التقرير المؤقت لفريق الخبراء الذي خلص إلى أن الأسلحة لا تزال تتدفق إلى دارفور بالمخالفة لأحكام القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

وفي ١٣ حزيران/يونيه، استمع المجلس، أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها جان ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن المشاورات التقنية التي أفضت إلى التوصل لاتفاق بشأن قوة مختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وإضافة إلى التشديد على أهمية هذا الاتفاق، شدد وكيل الأمين العام على أن الخطوط أعادت تأكيد الحاجة إلى وقف لإطلاق النار وإلى عملية سياسية تشمل جميع الأطراف. وأعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بموافقة حكومة السودان على الاقتراح بتشكيل بعثة مختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ودعا إلى تنفيذ الاقتراح في الوقت المناسب تنفيذًا كاملاً. ودعا المجلس كذلك الأطراف كافة إلى احترام وقف إطلاق النار فوراً ودون شروط وإلى إبداء المزيد من التعاون مع المجتمع الدولي.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قدم السفير إيمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، والسفير دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، إحاطة إلى المجلس عن زيارتهما للخطوط في ١٧ حزيران/يونيه في إطار بعثة مجلس الأمن التي كان السودان أحد محطاتها. وقد أفاد المجلس بأن الخطوط أكدت موافقتها غير المشروطة على تشكيل القوة المختلطة، وطلبا إلى المجلس ممارسة المزيد من الضغوط على الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١١ حزيران/يونيه، وفي مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظ أن التحديات التي ما برح هذا البلد يواجهها لا تزال جسيمة رغم الانتخابات التي أجريت فيه. وشدد وكيل الأمين العام على هشاشة الحالة السياسية عموماً، وتردي الحالة الأمنية في مقاطعتي كيفو، وعدم إحراز تقدم على صعيد إصلاح القطاع الأمني. ودعا كذلك إلى إنشاء آلية للتشاور بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الدوليين.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قدم السفير جان - ماري دو لاسابليير، الممثل الدائم لفرنسا، تقريراً إلى مجلس الأمن عن زيارة بعثة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠ حزيران/يونيه. وأشار إلى أن البعثة قامت بمتابعة تنفيذ قرار المجلس بتوسيع نطاق وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع مواءمة ولايتها لتتماشى مع الحالة فيما بعد المرحلة الانتقالية. والتقت البعثة بعدة شخصيات منها ويليام ليسبي سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس جوزيف كاييلا، وأعضاء من الحكومة ومسؤولون رئيسيون بالقطاع الأمني. وجرى التشديد على ضرورة تشكيل جيش محترف بحق في هذا البلد. وفيما يتعلق بالحالة في مقاطعتي كيفو، أعربت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن استعدادها للتوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية وإن لم تستبعد تماماً إمكانية القيام بعمل عسكري. وفيما يتصل بالعملية الديمقراطية، شددت البعثة على أهمية احترام الدور

الدستوري للمعارضة. وعلى الصعيدين الإقليمي والدبلوماسي، تظل العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا عنصرا حاسما في التصدي للمشاكل في المنطقة.

كوت ديفوار

استمع مجلس الأمن، أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته في ١١ حزيران/يونيه، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام قبل زيارة المجلس إلى كوت ديفوار في يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قام إنريك تشافيز بتقديم إحاطة إلى المجلس، بالنيابة عن السفير خورخي بوتو - بيرنليس، الممثل الدائم لبيرو، بشأن الزيارة التي أجريت لكوت ديفوار. وذكر أن أفراد البعثة اجتمعوا في أبيدجان برئاسة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وكانت المهمة ذات الأولوية للبعثة هي الترحيب بتولي الأطراف الإيفوارية زمام عملية السلام في البلد وفي سياق اتفاق واغادوغو. وقد أرسى ذلك الاتفاق إطارا جديدا للتصدي للمشاكل المتعلقة في نطاق هذه الأزمة.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن الحالة في كوت ديفوار (S/PRST/2007/25) أدان فيه بشدة الاعتداء الذي تعرضت له في ذلك اليوم طائرة تحمل على متنها غيوم سورو، رئيس وزراء كوت ديفوار. وأكد المجلس أنه من الضروري بشكل حاسم أن تواصل جميع الأطراف العمل في إطار اتفاق واغادوغو السياسي من أجل تسوية الأزمة في كوت ديفوار.

كوت ديفوار: اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)

في مشاورات أجراها مجلس الأمن بكامل هيئته في ١٣ حزيران/يونيه، قام السفير يوهان فرييكي، الممثل الدائم لبلجيكا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، بتقديم إحاطة إلى أعضاء المجلس عن أنشطة اللجنة والتقارير الأخير الذي أعده فريق الخبراء (S/2007/349).

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٦١ (٢٠٠٧) وبموجبه قام المجلس بتمديد ولاية فريق الخبراء المكلف برصد التدابير المفروضة من قبل المجلس حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وطلب إلى فريق الخبراء أن يحيل إلى المجلس، من خلال اللجنة، تقريراً كتابياً عن آخر المستجدات فيما يتعلق بتنفيذ تلك التدابير وذلك قبل حلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٧٦٣ (٢٠٠٧) الذي نص فيه على تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات الدعم الفرنسية حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

بوروندي

في ٢١ حزيران/يونيه، وافق مجلس الأمن على إصدار بيان صحفي عن بوروندي رحب فيه بالمحادثات المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه بدار السلام بين بيير نكورونزيزا، رئيس بوروندي، وأغاتون رواسا، قائد قوات التحرير الوطنية (حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية)، وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه في هذه المحادثات لتسهيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

آسيا

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ١ حزيران/يونيه، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن عن اجتماع المجموعة الرباعية الذي عقد في برلين يوم ٣٠ أيار/مايو. وقال الأمين العام إنه يشعر بشديد القلق لتصاعد العنف في الأراضي المحتلة. كما أعرب عن تقديره للدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية، وقال إنه يتطلع إلى الاجتماعات القادمة بين إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية. ودعا إلى تشجيع الرئيس محمود عباس في جهوده من أجل تهدئة الحالة.

وفي ٢٠ حزيران/يوليه قدم مايكل س. ويليامس المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط. ووصف المنطقة بأنها شديدة التقلب والافتقار إلى الاستقرار، مشيراً بشكل خاص إلى استيلاء حماس بالقوة على السلطة السياسية الفعلية في غزة، والقتال العنيف بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات فتح الإسلام في شمال لبنان. وأبرز المنسق الخاص الحاجة إلى إعادة فتح المعابر من غزة وإليها، والحاجة إلى تقديم معونات إنسانية. كما حث المجتمع الدولي وإسرائيل على دعم الحكومة الفلسطينية سياسياً ومالياً، بما في ذلك من خلال إفراج إسرائيل عن حصيلة ضرائب القيمة المضافة والرسوم الجمركية التي تحتجزها. وقد أعقب هذه الإحاطة إجراء مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

لبنان

في ١ حزيران/يونيه، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، رحب الأمين العام باعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧) بشأن إنشاء المحكمة الخاصة للبنان، باعتباره رسالة واضحة ضد الإفلات من العقوبة. كما أعرب عن دعمه للجيش اللبناني وللجهود التي يبذلها فؤاد السنيورة رئيس الوزراء لاستعادة الاستقرار في لبنان.

وفي ١١ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن بكامل هيئته مشاورات مع تيري رود - لارسن المبعوث الخاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وبعد ذلك أقر المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/17) كرر فيه الإعراب عن شديد قلقه للمعلومات المتزايدة من جانب إسرائيل وبعض الدول الأخرى عن عمليات النقل غير القانونية لأسلحة إلى داخل لبنان، وبالأخص عبر الحدود اللبنانية السورية. وقال إن المجلس يتطلع إلى الاستنتاجات التي سيخلص إليها الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، وكرر دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامة أراضيه. وأعرب المجلس عن أسفه لأن بعض أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم تنفذ بالكامل حتى الآن، وعلى الأخص تسريح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله. وحث المجلس جميع الجهات المعنية على التعاون الكامل مع حكومة لبنان، ومجلس الأمن، والأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف. كما أدان المجلس الأعمال الإجرامية والإرهابية الدائرة في لبنان، بما في ذلك تلك التي ارتكبتها جماعة فتح الإسلام، وأبرز ضرورة حماية المدنيين ومساعدتهم، وعلى الأخص اللاجئين الفلسطينيين.

وفي ١٣ حزيران/يونيه اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/18) أدان فيه بصورة مطلقة الهجوم الإرهابي الذي حدث في بيروت، وأسفر عن مقتل ٩ أشخاص على الأقل، من بينهم وليد عيدو عضو البرلمان، وعن إصابة العديد من الأشخاص الآخرين. وأثنى المجلس على تصميم حكومة لبنان على تقديم مرتكبي هذا الحادث وغيره من حوادث القتل والمخططين لها والمشاركين فيها إلى العدالة. كما دعا المجلس جميع الأطراف في لبنان وفي المنطقة إلى إظهار ضبط النفس والإحساس بالمسؤولية من أجل تلافي أي مزيد من تدهور الوضع في لبنان.

وفي ١٨ حزيران/يونيه، استمع المجلس، أثناء مشاوراته بكامل هيئته، إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لشؤون عمليات حفظ السلام عن هجوم بصاروخ أطلق على إسرائيل من جنوب لبنان يوم ١٧ حزيران/يونيه، وبعد ذلك وافق المجلس على بيان صحفي أدان فيه

بشدة هذا الهجوم، الذي شكل خرقاً خطيراً لوقف أعمال القتال، وانتهاكاً صارخاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، وبعد الاستماع إلى إحاطة من الأمين العام المساعد، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/TRST/2007/21) أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم ٢٤ حزيران/يونيه والذي استهدف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأسفر عن مقتل ستة أفراد من الوحدة الإسبانية التابعة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام كان من بينهم بعض الكولومبيين. وأثنى المجلس على تصميم والتزام حكومة لبنان بتقديم مرتكبي الهجوم إلى العدالة. وأكد المجلس من جديد دعمه التام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قيامها بولايتها لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وناشد جميع الأطراف المعنية بأن تتمسك بشدة بالتزامها باحترام سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وغيرهم من العاملين في الأمم المتحدة.

قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك

في ١٢ حزيران/يونيه أحاط المجلس علماً، أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته، بتقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك (S/2007/331) الذي يغطي المدة من ٢ كانون الأول/ديسمبر إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأيد أعضاء المجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية هذه القوة لمدة ستة أشهر جديدة.

وقد سبق مشاورات المجلس بكامل هيئته عقد اجتماع خاص للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات في القوة المؤقتة في لبنان حيث استمع أعضاء المجلس في هذا الاجتماع إلى إحاطة من ليزا بوتنهايم مديرة شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام.

وفي ٢٠ حزيران/يونيه اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٥٩ (٢٠٠٧) الذي حدد فيه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً في نهاية تلك الفترة عن الحالة والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وتلا اعتماد هذا القرار، اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2007/20) اقتبس الفقرة ١١ من آخر تقرير للأمين العام عن القوة المؤقتة في لبنان (S/2007/331)، التي جاء فيها أن "الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المحتمل أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط".

العراق/الكويت

في ٦ حزيران/يونيه، قدّم السفير يولي فورونتسوف، المنسق الرفيع المستوى للأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن، أثناء مشاورات له بكامل هيئته، عن التقرير الرابع والعشرين للأمين العام (S/2007/321) عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) عن امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بعودة أو إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى أو رفاقهم إلى أوطانهم، والتقرير عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات التي استولى عليها العراق. ورغم ترحيب الكويت وبعض الأعضاء الآخرين في اللجنة الثلاثية (المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) بالتعاون الإيجابي من جانب حكومة العراق، ومع ما لوحظ مؤخراً من التعرف القطعي على المزيد من الرفات البشرية، فقد أبدى أعضاء المجلس أسفهم لعدم حدوث تطورات جديدة فيما يتعلق بمكان المحفوظات الوطنية الكويتية الضائعة. وفي أعقاب هذه المشاورات، ووفق على بيان صحفي.

القوة المتعددة الجنسيات في العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

أثناء المناقشات التي جرت في مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه، قدم أشرف جيهنجيد قاضي الممثل الخاص إحاطة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وتلى ذلك بيان أدلى به ممثل الولايات المتحدة نيابة عن قوة الأمم المتحدة المتعددة الجنسيات في العراق، ثم بيان أدلى به هوشيار زيارى وزير الشؤون الخارجية في العراق. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة الآن وشجّعوا المساعدة المستمرة والقوية التي تقدمها الأمم المتحدة لدعم شعب العراق وحكومته. كما أدان أعضاء المجلس الهجوم على الأضرحة المقدسة للإمام علي الهادي والإمام حسن العسكري في سامرا، الذي وقع في ١٣ حزيران/يونيه. وسبق هذا الاجتماع إجراء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، ناقش خلالها أعضاء المجلس ولاية القوة المتعددة الجنسيات، وترتيبات معينة لإنشاء صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، وفقاً لما طلبه القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦). واتفق أعضاء المجلس على مواصلة مشاوراتهم، كما جاء في بيان صحفي.

عدم الانتشار

في ٢١ حزيران/يونيه، قدم السفير يوهان فريكي، الممثل الدائم لبلجيكا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) إحاطة إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) المتعلقين بالجزاءات المفروضة على جمهورية إيران

الإسلامية. وقال إن التركيز الأساسي للجنة انصب على اعتماد مبادئ توجيهية لعمل اللجنة والتعامل مع الإخطارات والطلبات التي تلتبس استثناءات فيما يتعلق بالإجراءات المفروضة بموجب هذين القرارين.

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

في ٢٩ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن، بأغلبية ١٤ صوتاً مع امتناع عضو واحد عن التصويت، القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، وفيه أُنهي ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالعراق. كما حث المجلس العراق على مواصلة تنفيذ التزامه بعدم نشر أو تطوير أو إنتاج أو استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وأن يلتزم بجميع المعاهدات السارية لزرع السلاح وعدم الانتشار وما يتصل بذلك من اتفاقات دولية. وقد سبق اعتماد القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧) إجراء مناقشة وتقديم إحاطتين من جانب ديمتريوس بيريكوس الرئيس التنفيذي بالإنابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وغوستافو زلاوفينين ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى مداخلة من جانب الممثل الدائم للعراق.

تيمور - ليشتي

في ٢٩ حزيران/يونيه، وافق مجلس الأمن على بيان صحفي بشأن تيمور - ليشتي، أعرب فيه أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لإجراء انتخابات برلمانية في تيمور - ليشتي يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ودعوا جميع الأطراف في تيمور - ليشتي إلى الالتزام بمبادئ عدم العنف والعمليات الديمقراطية والقانونية، ضماناً لأن يكون لهذه الانتخابات تأثيرها على توحيد شعب تيمور - ليشتي وجعله يداً واحدة.

أوروبا

قبرص

في ٨ حزيران/يونيه، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدّم مايكل موللر، الممثل الخاص للأمين العام المعني بقبرص ورئيس البعثة، إحاطة إلى المجلس بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وذلك على أساس آخر تقرير للأمين العام (S/2007/328). وأشار الممثل الخاص إلى توصية الأمين العام بتمديد فترة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى، أي حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، شدّد على الحاجة إلى أن يحترم كلا الزعيمين التزامهما.

وكرر الإعراب عن اعتقاده بأن المسؤولية عن إيجاد حل لمسألة قبرص إنما تقع على عاتق القبارصة أنفسهم وأنه في وسع المجتمع المدني النشط أن يقدم دعماً حاسماً للعملية السياسية. وقد سبق المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته اجتماع خاص للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٧٥٨ (٢٠٠٧) وفيه مدد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولاحظ المجلس بأسف الإخفاق حتى الآن في تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وحث زعيمى الطائفتين على العمل لبدء العملية بدون تأخير يُغية تمهيد الطريق أمام إجراء مفاوضات كاملة تُفضي إلى تسوية شاملة دائمة.

قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٢٢ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن مسألة كوسوفو، وذلك بالاستناد إلى مشروع القرار المقدم من الأعضاء الأوروبيين في مجلس الأمن، وألمانيا، والولايات المتحدة. ورغم أن تلك المشاورات أفسحت المجال لإجراء تبادل مفيد في وجهات النظر، فإنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار.

البوسنة والهرسك

في ٢٩ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٧٦٤ (٢٠٠٧)، الذي رحب فيه بتسمية الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ لسلام ميوروسلاف لاتشاك ممثلاً سامياً تالياً للبوسنة والهرسك، ووافق على ذلك. كما أحاط المجلس علماً بقرار الهيئة التوجيهية المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه القاضي ببقاء مكتب الممثل السامي على حاله والاستمرار في القيام بولايته، وذلك بهدف إغلاقه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

المسائل المواضيعية

المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

في ١٨ حزيران/يونيه، وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة من القاضي فوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكارلا ديل بونتي مدعيتها العامة، بشأن استراتيجية المحكمة للإنجاز، ومن القاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الدولية الجنائية لرواندا، وحسن بوبكر جالو، مدعيها العام، بشأن استراتيجية المحكمة للإنجاز. وقد أبلغوا جميعاً عن إحراز تقدم مستمر في إنجاز ولايتيهما. بيد أن الاستمرار في

الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الزعماء المسؤولون عن معظم الجرائم الخطيرة، قد قوض بشكل خطير الجهود المبذولة لإتاحة العدالة للضحايا والاحتفاظ بمصداقية المحكمتين. وفي هذا الصدد، دعوا إلى أن تشجع المساعدة الدولية الدول الأعضاء على التعاون بشكل كامل في الجهود المبذولة لاعتقال طريدي العدالة. وخلال المناقشة، أعرب الأعضاء عن قلقهم بشأن استعداد البلدان القادرة على تسليم طريدي العدالة إلى المحكمتين للتعاون وبشأن وسائل مقاضاتهم بعد انقضاء الفترة المشمولة باستراتيجية الإنجاز. وقد اشترك ممثلو البوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وكذلك رواندا، في المناقشة وذلك وفقا للقاعدة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت.

الموارد الطبيعية والتراع

في ٢٥ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن، برئاسة كاريل دي جوخت، وزير خارجية بلجيكا، مناقشة مفتوحة بشأن البند المعنون "حفظ الأمن والسلام الدوليين: الموارد الطبيعية والتراع". وقد أكد كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة، وداليوس كاكولس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الحاجة إلى إيجاد نهج متماسك منسق ضمن الأمم المتحدة، بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي* ومجلس الأمن. وذكروا أنه ينبغي توسيع نطاق الجهود التعاونية كي تشمل المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وخلال المناقشة، أكد الأعضاء الحاجة إلى تعزيز مساهمات لجان الجزاءات القائمة في مجال منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، كما أكدوا على أهمية إدراج الشواغل المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية في ولايات بعثات الأمم المتحدة وعملاتها لحفظ السلام، وشددوا على الحاجة إلى التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بُغية مساعدة الدول المعنية، بناء على طلبها، في بناء قدراتها الوطنية وحكمها الرشيد، فيما يتعلق بالموارد الطبيعية كعامل في التنمية المستدامة.

وتلي المناقشات اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2007/22) اعترف فيه المجلس بالدور الذي يمكن أن تؤديه الموارد الطبيعية في التراع المسلح وفي حالات ما بعد التراع.

حماية المدنيين في التراع المسلح

في ٢٢ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في التراع المسلح. وأكد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في الإحاطة التي قدمها للمجلس، الحالة المقلقة التي يواجهها المدنيون في التراعات المسلحة، بما في ذلك استهداف المدنيين عن عمد أو بدون تمييز، والمدنيون النازحون نتيجة التراع المسلح. كما

شجب كون الأفراد العاملين في المجال الإنساني غير قادرين في بعض حالات النزاع على تأدية مهامهم بأمان. وإثر تقديم الإحاطة، أكد أعضاء المجلس من جديد أن الأطراف في النزاع المسلح إنما يتحملون المسؤولية الأولى عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة عمليا لضمان حماية المدنيين المتأثرين بالحرب، وأشار كثير من الأعضاء أيضا إلى الدور الذي يتعين على المجتمع الدولي القيام به عندما تكون الدول عاجزة أو غير راغبة في توفير هذه الحماية. وأكد أعضاء المجلس الحاجة إلى منع النزاع كوسيلة حماية أولى، وبخاصة عن طريق الوساطة والمسااعي الحميدة. وفي الحالات التي يندلع فيها النزاع، فإنه من الأهمية بمكان توفير حماية فعالة للمدنيين المهددين بالخطر، وبخاصة في حالات النزاع التي يصبح فيها المدنيون أهدافا. كما يمكن اتخاذ خطوات هامة في هذا السبيل، بما فيها تعزيز ولاية بعثات الأمم المتحدة في الميدان، ووضع حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون عن تعريض المدنيين للخطر أو إزائهم أو قتلهم، وإنشاء آليات حماية مناسبة في الميدان.

وفي أعقاب المناقشة، قرأ رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا.

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

في الفترة من ١٤ حتى ٢١ حزيران/يونيه، زارت بعثة مجلس الأمن أفريقيا. وفي أديس أبابا، عقدت البعثة، التي يشترك في قيادتها كل من جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، اجتماعات مع الرئيس، ألفا عمر كوناري، وأعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي الآخرين، وكذلك مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي أكرا، قابلت البعثة رئيس جمهورية غانا جون أ. كوفور، رئيس الاتحاد الأفريقي. وقد أتاحت تلك الاجتماعات فرصة لاستعراض التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام والأمن في أفريقيا، وإجراء تبادل لوجهات النظر بشأن بناء أواصر أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بمنع النزاع، والوساطة، وحفظ السلام، وبناء السلام. وفي نهاية الاجتماعات، صدر بيان مشترك.

وفي الخرطوم، في ١٧ حزيران/يونيه، اجتمعت البعثة، بقيادة جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة، مع رئيس جمهورية السودان ووزير خارجيته، حيث تم استعراض الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في البلد، وبخاصة في دارفور. وقد جرت الزيارة في وقت كان فيه كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصدد إنجاز خططهما لإقامة شراكة لم يسبق لها مثيل في دارفور.

وفي أبيدجان، في ١٩ حزيران/يونيه، قابلت البعثة، بقيادة بيرو، رئيس جمهورية كوت ديفوار ورئيس وزرائه، واستعرضوا الحالة في البلد بعد توقيع اتفاق واغادوغو، الذي يتضمن إطار عمل من أجل الانتقال السياسي في كوت ديفوار.

وفي كينشاسا، في ٢٠ حزيران/يونيه، قابلت البعثة، بقيادة فرنسا، رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ومكتب مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية. واستعرضت البعثة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٦، التي كانت أول انتخابات وطنية ديمقراطية تجري خلال ٤٠ عاما.

كما تلقت البعثة إحاطات من ممثلي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقرير هذه البعثة موجود في الوثيقة S/2007/421 و Corr.1.

الأسلحة الصغيرة

في ٢٩ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/24)، أشار فيه بقلق بالغ إلى الأثر المزعزع للاستقرار الناجم عن وجود أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة بشكل غير مشروع في مناطق كثيرة من العالم. ولتسهيل مواصلة النظر مرة في هذه المسألة، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل سنتين، ابتداء من عام ٢٠٠٨، يتضمن تحليله وملاحظاته وتوصياته كما يتضمن ملاحظاته بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١.